



بيان صحفي

حظر

يجب عدم الاستشهاد بمضمون هذا البيان الصحفي والتقارير المتصل
به أو تلخيصه في وسائط الإعلام المطبوعة أو الإذاعية، المسموعة
منها والمرئية، أو في وسائط الإعلام الإلكترونية، قبل 17
أيلول/سبتمبر 2009، الساعة 17/00 بالتوقيت العالمي

(الساعة الواحدة من بعد الظهر بتوقيت نيويورك، و19/00 بتوقيت
جنيف، و22/30 بتوقيت دلهي، والساعة 02/00 من يوم 18
أيلول/سبتمبر بتوقيت طوكيو)

UNCTAD/PRESS/PR/2009/044*
Original: English

تزايد المشاركة الأجنبية في الزراعة، ولا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب

جنيف، 17 أيلول/سبتمبر 2009 – تبين الدراسة الاستقصائية السنوية للأمم المتحدة المتعلقة باتجاهات الاستثمار أن المشاركة الأجنبية في الزراعة
أخذت في التزايد ويمكن أن تؤدي دوراً هاماً في الإنتاج الزراعي للبلدان النامية التي هي بحاجة ماسة إلى الاستثمار الخاص والعام لرفع مستوى
الإنتاجية ودعم قطاعها الزراعية.

وقد صدر اليوم تقرير الاستثمار العالمي لعام 2009: الشركات عبر الوطنية والإنتاج الزراعي والتنمية⁽¹⁾.

ويبين التقرير أن المشاركة الأجنبية في الزراعة يمكن أن تأخذ عدة أشكال أهمها الاستثمار الأجنبي المباشر، والزراعة التعاقدية. وتمثل المحفزات
الرئيسية للاستثمار الزراعي في توافر الأراضي والمياه في المواقع المستهدفة وتسارع نمو الطلب في البلدان التي هي مصدر الاستثمار الأجنبي المباشر.
وقد يشهد عدد من هذه البلدان ارتفاعاً في واردات المحاصيل الغذائية.

والاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الزراعة أخذ في التزايد، فقد زادت التدفقات السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر في الزراعة بثلاثة أضعاف لتصل
إلى 3 مليارات دولار أمريكي سنوياً في الفترتين 1989-1991 و2005-2007. بيد أن نصيب الاستثمار الأجنبي المباشر في الزراعة من

* للاتصال: unctadpress@unctad.org, <http://www.unctad.org/press>، Press Office: +41 22 917 5828

1
تقرير الاستثمار العالمي لعام 2009: الشركات عبر الوطنية والإنتاج الزراعي والتنمية (WIR09) (رقم المبيع: E.09.II.D.15, ISBN: 978-92-1-112775-1) يمكن الحصول عليه من مكاتب مبيعات الأمم المتحدة على العنوانين المدرجة أدناه أو من وكلاء مبيعات الأمم المتحدة في كثير من البلدان.
السعر: 95 من دولارات الولايات المتحدة (مع خصم بنسبة 50 في المائة للمقيمين في البلدان النامية وبنسبة 75 في المائة للمقيمين في أقل البلدان نمواً). ويشمل السعر
الكتاب والقرص الحاسوبي المدمج (CD-ROM). أما من يرغب في شراء الكتاب أو القرص الحاسوبي المدمج على حدة، أو في معرفة أسعار شراء كميات كبيرة،
فيمكنه الاستفسار عن ذلك من مكاتب المبيعات. وبإمكان المقيمين في بلدان في أوروبا وأفريقيا وغرب آسيا أن يرسلوا طلبياتهم أو يوجهوا استفساراتهم إلى العنوان
التالي: United Nations Publications/Sales Section, Palais des Nations, CH-1211 Geneva 10، رقم الفاكس: +41 22 917 0027،
البريد الإلكتروني: unpubli@un.org؛ وبإمكان المقيمين في أمريكا الشمالية والوسطى والجنوبية وفي شرق آسيا الاتصال بالعنوان التالي: United Nations
Publications, Two UN Plaza, DC2-853, New York, N.Y. 10017, U.S.A., رقم الهاتف: 1 212 963 8302 أو 1 800 253 9646، رقم
الفاكس: 1 212 963 3489، البريد الإلكتروني: publications@un.org، موقع الإنترنت: <http://www.un.org/publications>

مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يظل محدوداً حيث بلغ رصيد التدفقات الوافدة للاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الزراعة 32 مليار دولار في عام 2007. ومع ذلك، كان نصيب الاستثمار الأجنبي المباشر في الزراعة من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر كبيراً نسبياً في بعض أقل البلدان نمواً، ومنها جمهورية ترازيا المتحدة، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا وملاوي وموزامبيق فضلاً عن بلدان نامية أخرى مثل إكوادور وإندونيسيا وبنما وغينيا الجديدة وفيت نام وماليزيا وهندوراس. كما أن الشركات عبر الوطنية المختصة بتجهيز الأغذية والتاجر الكبرى (السوبر ماركت) تستثمر أيضاً في الزراعة والزراعة التعاقدية (وهي شكل من أشكال المشاركة غير السهمية، حيث يقوم متجر كبير أجنبي أو مُجهز أجنبي للأغذية، مثلاً، بشراء المحاصيل بموجب ترتيب يحدد السعر والكمية والنوعية ومواصفات أخرى) مما يؤدي إلى مضاعفة الحجم الفعلي لمشاركة الشركات عبر الوطنية في هذه الصناعة. فعلى سبيل المثال تجاوزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، في صناعة الأغذية والمشروبات لوحدها 40 مليار دولار في الفترة 2005-2007 بعد تسارع معدل النمو في مطلع الألفية الجديدة.

وتشكل الزراعة التعاقدية عنصراً هاماً من عناصر مشاركة الشركات عبر الوطنية في الزراعة عند النظر إليها من زاوية التوزيع الجغرافي، وكثافة النشاط على المستوى القطري، والشمولية بحسب السلع الأساسية، وأنواع الشركات عبر الوطنية المعنية. وتشارك الشركات عبر الوطنية في أنشطة الزراعة التعاقدية وغيرها من أشكال المشاركة الزراعية غير السهمية في أكثر من 110 بلدان في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وتكون الزراعة التعاقدية مكثفة أيضاً في سلع أساسية معينة في كثير من البلدان الناشئة والفقيرة، مثل البرازيل وكينيا وفيت نام. وإضافة إلى ذلك، تغطي ترتيبات الزراعة التعاقدية طائفة واسعة من السلع الأساسية بدءاً من تربية الماشية ومروراً بإنتاج الأغذية الأساسية وانتهاءً بالمحاصيل النقدية. فعلى سبيل المثال تتعامل الشركة عبر الوطنية أولام (سنغافورة) مع موردين على نطاق العالم كمصادر لتوريد 17 سلعة أساسية زراعية، بما فيها جوز الكاجو والقطن والتوابل والبن والكافوا والسكر.

وتستهدف معظم استثمارات الشركات عبر الوطنية في المناطق النامية المحاصيل النقدية. وهناك أيضاً اهتمام متزايد بالمحاصيل من أجل إنتاج الوقود البترولي، مثلًا، المشاريع المتعلقة بمحاصيل البذور الزيتية في أفريقيا، وقصب السكر في أمريكا الجنوبية. ومن بين أنواع المنتجات التي يستهدفها المستثمرون الأجانب في الاقتصادات النامية وتلك التي تمر بمرحلة انتقالية، يظهر بعض التخصص الإقليمي. فعلى سبيل المثال اجتذبت بلدان أمريكا الجنوبية استثمارات الشركات عبر الوطنية في مجالات إنتاج القمح والأرز وقصب السكر والفواكه والأزهار وفول الصويا واللحم والدواجن، أما في بلدان أمريكا الوسطى، فقد ركزت استثمارات تلك الشركات في معظمها على الفواكه وقصب السكر. وفي أفريقيا، أظهر المستثمرون الأجانب اهتماماً خاصاً بمحاصيل مثل الأرز والقمح والبذور الزيتية، لكن الشركات عبر الوطنية تشارك أيضاً في أنشطة إنتاج قصب السكر والقطن في الجنوب الأفريقي، وفي زراعة الأزهار في شرق أفريقيا. وفي جنوب آسيا، كانت مشاركة المستثمرين الأجانب موجهة نحو إنتاج الأرز والقمح بكميات كبيرة فيما ركزت أنشطتهم في مناطق أخرى من آسيا تركيزاً أكبر على عدد من المحاصيل النقدية إضافة إلى اللحوم والدواجن. وأخيراً، تشارك الشركات عبر الوطنية القائمة في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية مشاركة كبيرة في إنتاج منتجات الألبان على الرغم من أنها بدأت تسعى أيضاً في الآونة الأخيرة إلى الاستثمار في القمح والحبوب.

وهناك دلالات على أن الاستثمار في مجال الزراعة فيما بين بلدان الجنوب أخذ في التزايد وأن من المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه على المدى الطويل. ففي عام 2008، أصبح المستثمرون من البلدان النامية يشكلون مصادر رئيسية لعمليات تملك الشركات عبر الحدود: فقد بلغ صافي مشترياتهم من عمليات اندماج وشراء الشركات عبر الحدود 1.577 مليار دولار وهو ما يعادل أكثر من 40 في المائة من القيمة الإجمالية لعمليات اندماج وشراء الشركات عبر الحدود على نطاق العالم في عام 2008 (3.563 مليار دولار أمريكي). ومن الأمثلة على المشاريع الاستثمارية فيما بين بلدان الجنوب، ما يشمل الاستثمار الذي قام به مشروع سيم داربيز (ماليزيا) في عام 2009 في المزارع في ليبيريا. بمبلغ قدره 800 مليون دولار أمريكي، والاستثمارات وأنشطة الزراعة التعاقدية الصينية في إنتاج سلع أساسية مثل الذرة الصفراء والسكر والمطاط في منطقة ميكونغ، ولا سيما، في كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، والتوسع الإقليمي لشركة لزامبيف (زامبيا) في غانا ونيجيريا وتوسع شركة غروبو بيمبو (المكسيك) في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

وإضافة إلى الاستثمار التجاري في الزراعة، وهو سمة مشتركة بين الشركات عبر الوطنية في البلدان المتقدمة والبلدان النامية، أصبح الأمن الغذائي أيضاً محركاً هاماً للاستثمار الجديد في أعقاب الأزمة الغذائية. وليس من اليسير تحديد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب الذي

تحركه شواغل الأمن الغذائي، وذلك لأن الكثير من الصفقات الهامة لم توقع إلا في الآونة الأخيرة، بينما لا تزال هناك صفقات أخرى قيد النظر أو في مرحلة التفاوض. ومن بين الاستثمارات المؤكدة الأوسع نطاقاً التي تنطوي على عمليات شراء الأراضي (أي الملكية النامية وعقود الإيجار الطويلة الأجل) التي تمت حتى الآن، كان من أهم البلدان المستثمرة من الجنوب البحري والإمارات العربية المتحدة والجمهورية العربية الليبية وجمهورية كوريا والصين وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية. وتوجد أهم البلدان المستضيفة النامية في أفريقيا، وتحتل إثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة والسودان مركز الصدارة بين البلدان المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر (الشكل 1).

يمكن الاطلاع على <http://www.unctad.org/wir> وعلى قاعدة بياناته في الموقعين <http://www.unctad.org/fdistatistics>

*** ** ***

الشكل 1- المناطق المستثمرة والبلدان المستهدفة بالاستثمار في الأراضي في الخارج من أجل الإنتاج الزراعي 2006 - أيار/مايو 2009



المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2009: الشركات عبر الوطنية والإنتاج الزراعي والتنمية، الجدول ثالثاً -14.
ملاحظة: لا يتضمن هذا الشكل سوى الصفقات المؤكدة التي وُقعت ونُفذ عدد منها. إلا أن الصفقات الموقعة لم تُنفذ جميعها في النهاية وقد استُبعدت جميع الصفقات الموقعة التي ألغها أحد الطرفين أو كلاهما قبل نهاية أيار/مايو 2009. واستُبعدت الصفقات المرتقبة التي أشارت إليها الصحف ولم تتطور إلى مرحلة إبرام اتفاقات بشأنها. والصين والاتحاد الروسي هما مستثمران ووجهتان للاستثمار هدفان على السواء "لصفقات الأراضي"، فالصين هي أساساً مستثمر في هذه الصفقات والاتحاد الروسي هو في الأساس مستهدف بها. ويبلغ العدد الكلي للصفقات 48 صفقة تظهر بحسب بلدان المصدر والمقصد على السواء.